الفارّ مازال محتجزًا في سجن ميسيسيبي كاونتي في جنوب شرق ولاية ميزوري. «هذا ما لا أَفْهمه،» قال الفارّ في مقابلة هاتفيَّة من السجن الذي يَبْعد ثلاثَ ساعات عن مدينة سانت لويس، «فبعد أن خَضَعْتُ لامتحان الكذب وَعَدني عميلُ مكتب التحقيق بأنَّه في حال نجاحي فيه فلن أُوقَفَ بعد اليوم.»

وقال أخصائيُّون قانونيُّون إنَّ حجّة شهادة القَسَم لاحتجاز الناس في الوقت الذي يَبْني فيه مكتبُ التحقيق الفدراليّ «لوحتَه الفسيفسائيَّة» هي في الواقع تأويلٌ جديدٌ لاستعارة قديمة. فقد اعتَمدتْ وكالةُ المخابرات المركزيَّة CIA في الغالب على حجَّةِ «اللَّوحة الفسيفسائيَّة» من أجل مَنْع المعلومات، على أساس أنَّ أعداء الولايات المتحدة قد يَجْمعون أشتاتَ المعلومات ويُلْصقون الأسرارَ القادمة من الحكومة بعضَها إلى بعض.

إنَّ استخدام مكتب التحقيق الفدراليّ لهذه الحجّة من أجل إبقاء الناس رَهْنَ الاحتجاز «غريبٌ جدّاً عن كيفية سيْر الأمور في الماضي،» قال مارك ش. لينش، وهو محامٍ في واشنطن على معرفة بالقضايا القانونيَّة أعلاه. وتابع «إذا كانوا يَحْتجزون الناسَ من أجل إلغاء احتمال ضلوعهم فذلك يَقْلب النظامَ القضائيَّ رأسًا على عَقِب.»[1]

ومن جهة أخرى قال ويليام بار، وهو النائب العامّ للرئيس الأسبق جورج بوش، إنَّ شهادة القسَم محاولةٌ لشرح «التطبيق الانتقائيّ» للقانون ومحاولةٌ لأن يُقال للقاضي '**هذا هو سببُ وَضْع ثقلنا في هذه القضيَّة**'... إنَّ الرؤساء، رجوعًا إلى لينكولن، أدركوا أنَّ عليهم أن يكونوا مستعدِّين لمواجهة تهديدٍ فائق، هو هذا الذي يَمْثل أمامنا الآن.»

والحقّ أنَّ شهادة القسَم واحدٌ فحسب من الأساليب التي يَسْتخدمها المسؤولون الأمنيُّون لمنع الموقوفين من التحرُّر من الحجز. ففي ١٨ أيلول أمر آشكروفت مكتب «خدمات الهجرة والتجنيس» INS بتعديل قانونه الخاصّ باحتجاز الموقوفين قبل إدانتهم، بحيث تُطوَّل تلك المدّة من يوم واحد على الأكثر إلى ٤٨ ساعة أو إلى «زمن معقول» غيرِ محدَّدٍ في حال الطوارئ العامّة!

[...]

# المحاكم العسكريَّة تؤمِّن عدالة منظَّمة!

لورا إنغراهام*

**هنا مقالة تدافع بفظاظة عن انتهاك القانون، وتؤيِّد أمر بوش إقامةَ محاكم عسكريَّةً سريَّة بما يتناقض مع التعديل الخامس (والسادس أيضًا).**

ماذا بوسع الديموقراطيِّين أن يَفْعلوا حين تواصل شعبيَّةُ الرئيس بوش الحصولَ على تأييد ٩٠٪ أو أكثر من الشعب الأميركيّ؟ يَظْهر أنَّهم يمحّصون النظرَ في المشهد السياسيّ بحثًا ـ دون جدوى ـ عن قضايا هامشيَّة تُبْرِزُهم. وإلاَّ فكيف نفسِّر قرارَ رئيس اللَّجنة القضائيَّة في مجلس الشيوخ پاتريك ليهي، وهو سيناتور ديموقراطيّ في ڤيرمونت، عَقْدَ جلسات سماع للشهود في الأمر الرئاسيّ الذي صدر في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ويَسْمح بإقامة محاكم عسكريَّة للإرهابيِّين المشتَبَهِ بهم ولمساعديهم أيضًا؟

«إنَّهم، بكل معنى الكلمة، يفكِّكون القضاءَ والنظامَ القضائيَّ كما نعرفه،» جأرتْ ماكسين واترْز، وهي نائبة ديموقراطيَّة عن ولاية كاليفورنيا. وقال النائبُ الديموقراطيُّ عن ولاية نيويورك جيرولد نادلرْ إنَّ «هذه الإجراءات تَخُصُّ بلدًا على غرار الاتِّحاد السوڤياتيّ أو بلدًا ديكتاتوريّاً، لا مجتمعًا حرّاً.» ووضعت الافتتاحيَّة الرئيسة في **نيويورك تايمز** قرارَ بوش إقامةَ محاكم عسكريَّة بأنَّه «صورةٌ زائفةٌ عن العدالة.» وعلى خُطَى الليبراليِّين وصفتْ **واشنطن پوست** المحاكم بأنَّها «شبيهة» بـ «الجلسات السريَّة التي كان القضاةُ المحجَّبون في الپيرو» يَعْقِدونها. ولم تكلِّف أيٌّ من الجريدتَيْن نفسَها عناءَ ذِكْرِ حقيقةِ أنَّ الرؤساء الأميركيِّين على امتداد التاريخ (واشنطن ولنكولن وروزفلت) اعتمدوا على المحاكم العسكريَّة فعلاً، ولا أنَّ قرار المحكمة العليا المعروف باسم كويرين في عام ١٩٤٢ أكَّدَ شرعيَّة هذه المحاكمة لمحاكمة «الخصوم غير الشرعيِّين» الضالعين في مؤامرات إجراميَّة ضدّ أميركا...

ولكن الحقّ أنّ الأمر الرئاسيّ لا يُطبَّق إلاَّ في حالات محدودة. فهو يبيح المحاكمَ العسكريَّةَ ضدّ مواطن لا يَحُوز الجنسيَّةَ الأميركيَّة إنْ كان ثمَّة «سببٌ للاعتقاد» بأنَّه عضوٌ، أو كان عضوًا، في تنظيم القاعدة وأنَّه «اضطلع أو ساعَدَ أو حرَّض أو تآمَرَ لارتكاب» أعمالِ إرهابٍ ضدّ مصالح الولايات المتحدة، أو يُعِدّ العدّةَ للقيام بذلك. إنَّ المحاكمة غير معقّدة عند التطبيق، وتُستخدم لمرتكبي جرائم الحرب.

---

١ ـ المقصود أنّ احتجاز الناس دون تهمة هو بخلاف القاعدة القانونيَّة الشهيرة: كلّ إنسان بريء حتى تَثْبت إدانتُه. (م)

* ـ منشورة في جريدة **USA Today**.

يتركّز كثيرٌ من الولولة المعادية للمحاكم العسكريّة على حقيقة أنّ الجلسات تُعْقَدُ في السرّ. غير أنّه من المشروع تمامًا أن نفكّر أنّه، فيما نحن نواصل حربَنا ضدّ الإرهاب، قد تكون المحاكمةُ العلنيّةُ للأشخاص المتورّطين في مؤامرة عالميّة لقتل أكبر عدد ممكن من الأميركيّين أمرًا ضارّاً بمصالح أميركيّة مختلفة. فالمعلومات المحظورة على الجمهور، والتي تشكّل سريّتُها أهميّةً حاسمةً للتحقيقات الأميركيّة في المستقبل، قد تتعرّض للانتهاك ـ مثل المعلومات المتعلّقة بهويّة العملاء المزدوجين، وبمواصفات المؤامرات الإرهابيّة الأخرى، وبتفاصيل الأساليب السريّة التي تَسْتخدمها حكومتُنا للحؤول دون وقوعها.

ولا ننسَ أنّ في صميم وسائل الإعلام تضاربًا في المصالح عند تقويم الإيجابيّات والسلبيّات المتعلّقة بسريّة المحاكم العسكريّة. فقد يكون ثمّة فائدةٌ كبيرةٌ للإعلام إنْ كانت المحاكمة علنيّةً، ولكنْ ماذا بشأن بلادنا؟ تخيّلْ ما سيَفْعله [المذيعون] دايان أو تَدْ أو لاري أو باربارا من أجل الحصول على أوّل مقابلة تلفزيونيّة حيّة مع بن لادن!

في أوقات الحرب يتوجّب على قائدنا العسكريّ الأوّل [رئيسِ الجمهوريّة] أن يَجْعل من سلامة المواطنين الأميركيّين أولويّتَه القُصوى. وبسماحه بالتحقيقات العسكريّة يكون قد بَعَثَ برسائل رادعة هامة إلى الإرهابيّين المحتملين في العالم أجمع، مفادُها: إنْ حضَّرتم أنفسَكم لقتل الأميركيّين ـ أيّاً كانت مبرّراتُكم ـ فستدفعون الثمنَ سريعًا وقاسيًا.

مع قرب انهيار «طالبان» التامّ يُرجَّح أن تكون المحاكم العسكريّةُ قد عُقدتْ هنا وفي خارج أميركا. وكما أشار عميدُ كليّة القانون في الجامعة الكاثوليكيّة دوغلاس كميك، فإنّ الأمر لا يَقْتصر على العقاب وحده؛ ذلك أنّ المحاكم هي «امتدادٌ للحملة العسكريّة» من أجل منع اعتداءات في **المستقبل**، وهو ما كان الكونغرس قد خوّل الرئيسَ فعله.

تخيّلوا أيّ متعةٍ سيَشْعر بها بن لادن وهو يمطّ محاكمتَه في محكمة فدراليّة أميركيّة. وتخيّلوا الاعتراضاتِ التي تَسْبق المحاكمةَ، والمناورات الماهرةَ داخل المحكمة يؤدّيها «فريقُه الذي لا يَحْلم به أحد» ويتقاضى كلٌّ منهم ٦٠٠ دولار في الساعة! أيكون على عائلات ضحايا ١١ أيلول أن تُجْبَرَ على تحمُّل التغطية الإعلاميّة لمحاكمة الإرهابيّين وللاستئنافات الطويلة التي ستليها؟ (ومع وجود آلاف من أعضاء «القاعدة» في العالم ربّما أَمْكن إطلاقُ شبكة جديدة تَسْتوعب تغطية هذه المحاكمات باستمرار ـ وليكن اسمُها TTV «تلفزيون الإرهاب!»).

البعض روّج فكرةَ توزيع محاكمات المجرمين على هيئةٍ دوليّةٍ من القضاة ـ بما يُشْبه محكمةَ مجرمي الحرب التي أنشأتها الأممُ المتحدة وتحاكِمُ اليومَ الرئيسَ اليوغوسلافيَّ السابقَ سلوبودان ميلوسوفيتش. ولكنْ أنَحْتاج حقّاً إلى إذنٍ من الأمم المتحدة لمحاكمة أشخاص خَطّطوا ونَظّموا اعتداءات ١١ أيلول؟

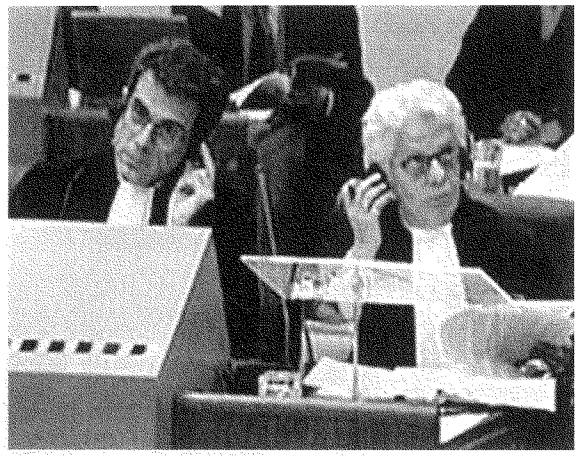

**«أنحتاج حقّاً إلى إذن من الأمم المتحدة لمحاكمة مجرمي ١١ أيلول؟»**

صحيح، كما قال الرئيس، أنّ الإرهاب يهدّد كلّ الأمم المتحضّرة، ولكنّنا نخوض هذه الحرب من أجل مصالحنا القوميّة أولاً، لا من أجل نظام عالميّ جديد كتبتْه الأممُ المتحدة! وأن نرحّب بالتعاون ونَسْعى إلى التنسيق مع دول العالم في الحرب ضدّ الإرهاب، فذلك لا علاقة له بحقيقة أنّ الدفاع عن مواطنينا ضدّ مَنْ يريدون إيذاءنا إنّما هو حقُّنا ومسؤوليّتُنا الوطنيّة، وأنّه من واجب قادتنا أن يَعْثروا على هؤلاء ويسوقوهم إلى العدالة.

أن «نُلَزِّم» مصالحَنا القضائيّةَ لمصلحة «الخير الكونيّ العام» فذلك سيُرسي سابقةً رهيبةً، لأنّه سَيْعني أنّنا لا نَمْلك الحقَّ السياديّ كأمّة في أن نُوقِفَ ونحاكِمَ الأشخاصَ الذين قَتَلوا أو يُخطّطون لأن يقتلوا مواطنينا الأبرياء. وأيّاً يكن الضرر الذي ستُلحقه المحاكمُ العسكريّة بسمعتنا الدوليّة فإنّنا سنغامر بإلحاق ضررٍ أعظمَ كثيرًا بنفسيّتنا القوميّة إنْ سُمِحَ للإرهابيّين الذين لا يَحُوزون الجنسيّةَ الأميركيّة باستغلال نظامنا وألمنا الوطنيّ في مسرحيّات دراميّةٍ طويلة ومُكْلفة. أيَذْكر أحدٌ من معارضي الرئيس زيارتَه إلى مركزٍ إسلاميّ بعد أيّام قليلة فحسب من اعتداءات ١١ أيلول، أو مبادراتِه الإيجابيّةَ التاليةَ من أجل طمأنة الأميركيّين المسلمين؟

إذا كان أعضاءُ الحزب الديموقراطيّ وزملاؤهم أصحابُ الحريّات المدنيّة يريدون أن يَرْفعوا في انتخابات عام ٢٠٠٢ لواءَ حقوق الإرهابيّين، فسيكون الجمهوريّون مبتسمين طوال الطريق الموصلة إلى فوزهم بالانتخابات. فبوش يواصل احتفاظَه بدعم شعبيّ كاسح لحربه ضدّ الإرهاب، لأنّه يلاحق الإرهابيّين بجدّ ويلاحق مَنْ يرعاهم أيضًا. لقد أرست الإدارةُ الأميركيّةُ توازنًا بين حقّ الجمهور في المعرفة من جهة، والحاجةِ إلى تدمير تنظيم القاعدة قبل أن يعاود ضرباتِه من جهة ثانية.

إنّ بوش يَعْلم أنّ وحش الإعلام متعطّش دومًا إلى المزيد. ولكنّ المحاكم العسكريّة، التي تتفادى احتمالَ حصول عرض إعلاميّ «للشهداء المجاهدين» وتحمي المعلوماتِ المحظورةَ على الجمهور، تُعطي هذه البلادَ ما تستحقّهُ بعد ١١ أيلول: عدالةً منظّمةً لمجرمي الحرب!